جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –برج بوعريريج-

من إعداد الطالبين:

- عبد الإله بن عيسى
- الحسين درارجة

تحت اشراف :

عبد الغفار غطاس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 15/ 06 /2023

أمام اللجنة المكونة من السادة:

وليد زهار	أستاذ محاضر أ	رئيساً
عبد الغفار غطاس	أستاذ محاضر أ	مشرفاً ومقرراً
عادل سلطاني	أستاذ مساعد أ	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أتقدم بادئ الشكر والتقدير إلى العلي القدير سبحانه وتعالى الذي يسر لنا سبيل العلم فله الحمد حتى يرضى

وله الحمد بعد الرضى والصلاة والسلام على المصطفى ﷺ.

إلى من يعجز اللسان عن وصف جميله، إلى من علمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي العزيز حفظه الله.

إلى بسمة الحياة وسر الوجود ومعنى الحنان، إلى التي حعل الله الجنة تحت أقدامها أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى سندي في الحياة، إلى عوني بعد الله إخوتي حفظهم الله.

إلى أساتذتي الأجلاء، إلى من علموني حروف من ذهب وكلمات درر، إلى من جمعني بهم منبر العلم والصداقة، إلى كل أساتذة وطلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

عبد الإله

الإهداء

إلى الأمي الذي علم المتعلمين، إلى سيد الخلق رسولنا الكريم ﷺ.

إلى من أزاح الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب إلى والدي العزيز حفظه الله.

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي غمرتني بفيض حنانها، إلى التي ربتني صغيرا ونصحتني كبيراً قرة عيني وفؤادي أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي.

إلى من جمعني بهم منبر العلم والصداقة، إلى جميع أساتذتي الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي .

الحسين

شكر وعرفان

بسم الله الرّحمن الرّحيم

"لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

نشكر الله العلي العظيم شكر الشاكرين وحمد الحامدين على نعمته

وتوفيقه لنا وما التوفيق إلا بالله.

ونتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور

"غطاس عبد الغفار"

لما أولاه لهذا العمل المتواضع من إهتمام وما بذله من جهد وتصويب وما قدمه لنا من نصائح

طيلة مراحل إنجاز هذه المذكرة.

كما نشكر كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سننال شرف مناقشتهم لهذا البحث

فلهم منا كل الشكر والعرفان.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتحليل المالي في عملية منح القروض ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات السليمة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي، مع استخدام المقابلة كأداة بحثية من خلالها تم الحصول على بعض المعلومات المالية الخاصة بدراسة الحالة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح القروض يقوم بناءاً على دراسة ملف القرض من الناحية الإدارية والمالية من خلال فحص الوثائق وتطبيق بعض النسب والمؤشرات للمؤسسة طالبة القرض لتقيم المركز المالي ويقوم كذلك على الضمانات المقدمة من طرف العميل ومنه اتخاذ قرار منح القرض سواءاً بالقبول أو الرفض.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، منح القروض، القرار، النسب والمؤشرات المالية.

Abstract:

This study aimed to find out the extent to which the Bank of Agriculture and Rural Development applied financial analysis in the process of granting Loans and the extent of its contribution to making sound decisions, and for this the descriptive approach and the analytical method were relied on, with using the interview tool through, some financial information was obtained for the case study.

The study found that the bank of Agriculture and Rural Development taking the decision to grant loans based on the loan file by examining the documents and applying the financial analysis tools of indicators and some ratios on the financial statements of the loan applicant for financial diagnosis on the one hand and on the other hand based on the guarantees provided and from him Decide to grant the loan, whether by acceptance or rejection.

Key words: Financial analysis, Granting loans, Decision making, Ratios and financial indicators

قـــائـــــمـــــة المـــحـــــتـــــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	ا
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض	
المبحث الأول: التحليل المالي وعلاقته بمنح القروض البنكية	07
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	31
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة المكملات الغذائية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -برج بوعريريج-	
المبحث الأول: منهجية الدراسة.	37
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.	41
الخاتمة	54
قائمة المراجع	58
الملاحق	61
فهرس المحتويات	67

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية	11
02	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	14
03	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	16
04	أوجه الإختلاف والتشابه بين الدراسة والدراسات السابقة	33
05	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول خلال سنوات (2027/2022).	44
06	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم خلال سنوات (2027/2022).	44
07	رأس المال العامل من أعلى الميزانية خلال سنوات (2027/2022).	45
08	رأس المال العامل من أسفل الميزانية خلال سنوات (2027/2022).	45
09	الإحتياج في رأس المال العامل خلال سنوات (2027/2022).	46
10	الخزينة خلال سنوات (2027/2022).	46
11	نسب السيولة خلال سنوات (2027/2022).	47
12	نسب النشاط خلال سنوات (2027/2022).	48
13	نسب المديونية خلال سنوات (2027/2022).	48
14	نسب التمويل خلال سنوات (2027/2022).	49
15	القيمة المضافة والفائض الخام للإستغلال خلال سنوات (2027/2022).	49

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة برج بوعريريج	39

قـــائـــــمـــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الشروط العامة للقرض	**63-62-61**
02	الميزانية التقديرية (2027/2022).	**64**
03	جدول حسابات النتائج (2027/2022).	**65**

مقدمة

إن عملية اتخاذ قرار ما، خاصة فيما يتعلق بالقروض تحتاج إلى آليات وتقنيات تساعد على ذلك كتقنية التحليل المالي التي تكتسي أهمية بالغة لأنها تعتبر من التقنيات التي تقيِم الأعمال والمشاريع عن طريق دراسة البيانات المالية للقوائم المالية بمجموعة من المؤشرات والنسب لتحديد أدائها واستخراج معلومات ذات دلالة تساعد على تقديم رؤية واضحة للوضع المالي واتخاذ قرارات ذات نوعية.

إن التحليل المالي يعد من الركائز الأساسية لأي مؤسسة بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، وبما أن هذه الأخيرة تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دور الوسيط المالي وتتمثل وظيفتها الأساسية في استقبال الودائع ومنح القروض بمخلف أصنافها سواءا قصيرة أو طويلة الأجل جعلها تتعرض لمخاطر متعددة خاصة وأنها تقدم القروض من أموال المودعين (أصحاب الفائض)، لذلك وجب عليها استخدام أدوات تحليلية للمؤسسات الطالبة للقرض قصد تقييم المركز المالي لها وذلك تجنبا للوقوع في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة عدم وفاء طالبي القروض بالتزاماتهم.

- **الإشكالية:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحليل المالي، وماهي الأطراف المستفيدة منه ؟
- ماهي النسب والمؤشرات المالية التي يُعتمد عليها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال عملية دراسة ملف القرض ؟
- كيف تحتاط البنوك من المخاطر التي تتعرض لها عند منح الإئتمان ؟

- **الفرضيات:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:
  - التحليل المالي أداة فعالة وجوهرية تساعد البنوك، المؤسسات والمساهمين في معرفة الوضعية المالية.
  - يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على كل النسب والمؤشرات المالية في عملية منح القرض.
  - تحتاط البنوك من مخاطر القروض الممنوحة من خلال الإستعلام الجيد عن العميل ونشاطه وبأخذ الضمانات الكافية.

- **الأهمية:**
  - إبراز دور التحليل المالي في منح القروض وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك جراء منح القرض.
  - إبراز طريقة معالجة القوائم المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
  - التعرف على أهمية التحليل المالي كوسيلة لتقييم الوضعية المالية واتخاذ القرارات الصائبة في البنوك.

- **الأهداف:**
  - التعرف على مدى مساهمة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في عملية اتخاذ قرار منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
  - التعرف على التحليل المالي ودوره في منح القروض البنكية.
  - التعرف على الإجراءات التي يتبعها البنك وشروط منح القروض.
  - دعم معارفنا عن كل مايتعلق بالتحليل المالي.

- **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي، لوصف الأبعاد النظرية وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (مؤسسة المكملات الغذائية) وذلك بالإعتماد على المقابلة كأداة لجمع البيانات والمعلومات لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية–برج بوعريريج–.

- **حدود الدراسة:**
  - **الحدود الزمنية:** من خلال هذا البحث تم تحليل الوضعية المالية لمؤسسة المكملات الغذائية خلال الفترة 2027/2022 لغرض دراسة إمكانية منحها قرض استثمار.
  - **الحدود المكانية:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية – برج بوعريريج–.

- **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:
  - يندرج هذا الموضوع ضمن تخصصنا الجامعي.
  - الرغبة الشخصية في تناول مواضيع تتعلق بالقطاع البنكي.
  - التعرف على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارت البنكية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على الوثائق والقوائم المالية نظرا لسرية الملفات التي تعد من أسرار المهنة.
- صعوبة موافقة البنوك على إجراء التربص.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، يتضمن الفصل الأول مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض حيث قسم إلى مبحثين، يتم من خلاله التطرق الى التحليل المالي وعلاقته بمنح القروض البنكية في المبحث الاول، وفي المبحث الثاني تم التطرق للدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فكان بعنوان دراسة حالة مؤسسة المكملات الغذائية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الاول تم التطرق فيه الى منهجية الدراسة أين تم تقديم البنك بالإضافة إلى الطريقة والأدوات، أما المبحث الثاني فخصص للنتائج والمناقشة كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الدراسة مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الإقتراحات والتوصيات، و من ثم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض

تمهيد:

يستخدم التحليل المالي بشكل واسع في قطاع البنوك حيث يساهم في اتخاذ قرار منح القروض للعملاء ويتم استخدامه لتقييم مدي قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته عن طريق تحليل البيانات المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات ونسب مالية، بناءا على نتائجها يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه بالاضافة لمعايير أخرى مكملة للتحليل المالي.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التحليل المالي وعلاقته بمنح القروض البنكية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التحليل المالي وعلاقته بمنح القروض البنكية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى عموميات التحليل المالي الذي يلعب دور كبير في تقييم آداء المؤسسة ومردوديتها، بالإضافة إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة وتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لمعالجتها، كما سنتعرض إلى أنواع القروض القروض ومعايير منحها بالإضافة إلى علاقة التحليل المالي بمنح القروض.

المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي

أولا: تعريف التحليل المالي

التحليل المالي موضوع من أهم مواضيع الإدارة المالية وضروري للتخطيط المالي السليم، حيث يعتبر بمثابة تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل. وعلى العموم للتحليل المالي عدة تعاريف نذكر من بينها:

- التعريف الأول: هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار.[1]
- التعريف الثاني: هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.[2]
- التعريف الثالث: التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما.[3]

ومنه يمكن تعريف التحليل المالي على أنه: معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بمجموعة من المؤشرات والنسب بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة الوضعية المالية لها والحل الأمثل في الوقت المناسب، ومنه إتخاذ القرارات الرشيدة.

---

[1]– يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة، الإسكندرية، 2019، ص50.

[2]– مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط01، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2010، ص232.

[3]– رشيد العصار، الإدارة والتحليل المالي، ط01، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص54.

ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيص لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال ، البنوك ، المستثمرين ، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية.

- **إدارة المؤسسة:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الإدارة) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها ، إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل[1]:
  - معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها؛
  - تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛
  - المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.
- **الملاك:** وهم المساهمين أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة له.[2]
- **الدائنون:** تضم البنوك، المؤسسات المالية والتجار، وهذه الفئة تهتم في تحديد قدرة المدين (المقترض) على سداد التزاماته في المواعيد المحددة والمتفق عليها، ومستوى سيولة المؤسسة، ورأس مالها العامل كافي لسداد التزاماتها قصيرة الأمد والأرباح الصافية التي تحققها المؤسسة كافية لسداد الالتزامات وتغطية الفوائد ومدى توفر الملاءة المالية لديها للوفاء بالالتزامات طويلة الأمد.[3]
- **الأطراف الأخرى:** هناك أطراف أخرى تستفيد من التحليل المالي من بينها هيئة الأوراق المالية وذلك لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية، أيضا الغرف التجارية والصناعية لما له من دور في التحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الإقتصاد الوطني، كماتعتمد عليه الأجهزة الضريبية لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية بالإضافة إلى العاملين بالمؤسسة بهدف التعرف على الحد المعقول لمطالبهم لتبقى ضمن الظروف المالية للمؤسسة.[4]

[1]– منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، عمان، ،2005 ص18.

[2]– نفس المرجع السابق، ص18.

[3]– محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013، ص146.

[4]– عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم ، تطبيقات، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص158

المطلب الثاني: مصادر المعلومات الأساسية للحليل المالي

تعتبر الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج من أهم هذه المصادر التحليلية الأساسية التي تحقق الهدف من التحليل المالي، وفيما يلي عرض لكل منهما مبرزين العناصر الأساسية للتحليل المالي لهما .

أولا: الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحلل المالي.

1- تعريف الميزانية المالية:

هي جرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (كل شهر، أو كل ثلاثة أشهر أو أربعة أو ستة ، أو على الأقل مرة كل سنة في نهاية الدورة) لمجموع ما تملكه المؤسسة من الأصول ولكل ما عليها من الديون (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، والفرق بين ما تملكه من أموال وما عليها من ديون تمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة.[1]

2- أهداف الميزانية المالية:

تعتبر الميزانية من أهم المؤشرات والقوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء للملاك أو المستفيدين منها، لذلك يجب الحرص على إعدادها بصورة صحيحة لكي تحقق الأهداف التالية:[2]

أ- تحديد المركز المالي للمؤسسة؛

ب- السيولة: تتمثل في النقدية المتوفرة لدى المؤسسة خصوصا ما يضمه حساب البنك والصندوق بالإضافة إلى الأصول الشبه النقدية مثل العملاء؛

ت- تحديد القدرة على تسديد الديون طويلة الأجل: لمواجهة الإلتزامات طويلة الأجل يجب على المؤسسة وضع سياسة مالية دقيقة تسمح لها بمواجهة التزاماتها في آجالها، حيث أنه كلما كان على المؤسسة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرتها على الإيفاء أقل؛

ث- المرونة المالية: حيث أن هذه العبارة تعني قدرة المؤسسة على مواجهة العقبات التي تواجهها والإستفادة من الفرص في حالة وجودها.

[1]- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر،1998، ص17.

[2]- عمر بن دادة، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جيجل، الجزائر، 2017 ص، 54

3- تحليل الميزانية المالية: تحتوي الميزانية المالية على عنصرين أساسين يمثل كل منهما جانب محدد وهما الأصول التي تمثل موجودات المؤسسة وجانب الخصوم الذي يترجم توليفة الأموال المستخدمة في تمويل مختلف العمليات والنشاطات ، أي تمويل الموجودات وفيما يلي تفصيل لهذين العنصرين:[1]

أ- جانب الأصول: تعرف الأصول بأنها عبارة عن منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وهي تتميز بالخصائص التالية:

- يجب أن يحتوي الأصل على منفعة مستقبلية تتسم عادة بتوفير تدفقات نقدية؛
- حدوث المنافع السابقة إثر حصول المؤسسة عادة على أصول.

تنقسم الأصول بدورها إلى:

- أصول جارية: ويطلق عليها أيضا اسم الأصول المتداولة، وهي تمثل مجموع الأصول المتوقع بيعها أو الاحتفاظ بها لغرض البيع أو الاستهلاك أثناء الدورة العادية ، وعادة ما يتم بيعها أو التصرف فيها لفترة أقل من السنة وتتكون الأصول المتداولة عادة من النقود الجاهزة في الصندوق والحسابات البنكية، والاستثمارات قصيرة الأجل والمخزونات والحسابات المدينة كالزبائن وأوراق القبض...إلخ
- الأصول غير الجارية: وتشمل الأصول المادية، المعنوية والمالية، وهي عبارة عن مجموع الأصول المحتفظ بها لفترة تفوق السنة كالبناءات والتجهيزات والمعدات المختلفة، وأيضا الأوراق المالية طويلة الأجل والأصول المعنوية كبراءات الاختراع وشهرة المحل...إلخ
- جانب الخصوم: هي عبارة عن تصريحات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الإلتزامات الحالية للمؤسسة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث، ولكي يوصف البند بأنه التزام يجب:
  - وقوع الحدث الملزم.
  - لا يمكن تفادي الإلتزام.

وتنقسم الخصوم بدورها إلى:

- ✓ الأموال الخاصة وتصنيفاتها وتتضمن أساسا : رأس المال؛ علاوات واحتياطات؛ فروق التقييم واعادة التقييم؛ النتيجة الصافية؛ الترحيل من جديد .
- ✓ الخصوم الجارية: وتسمى أيضا الالتزامات المتداولة وهي تلك المستحقات الواجبة التسوية في فترة تقل عن السنة، بمعنى أن الإلتزامات مستحقة الدفع عند الطلب أو

[1]- عمر بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص54.

التي قد يطلب المقرض سدادها في أي وقت تصنف على أنها جارية بغض النظر عن النية الحالية بخصوص الطلب المبكر للسداد.

- ✓ الخصوم غير الجارية: هي الإلتزامات الناشئة من الإستحواذ على أصل مثل القروض الكلاسيكية أو القروض السندية.

وفيما يلي شكل الميزانية المالية:

جدول رقم (01): الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول غير جارية	.....	**الأموال الخاصة**	.....
أصول مادية			
أصول مالية		**خصوم غير جارية**	.....
أصول معنوية			
أصول جارية	.....	**خصوم جارية**	.....
قيم استغلال			
قيم محققة			
قيم جاهزة			
المجموع	.....	**المجموع**	.....

المصدر: عمر بن دادة، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،الجزائر،2017 ص57

ثانيا: جدول حسابات النتائج

باعتبار الميزانية المالية أهم مصادر المعلومات الذي يعتمد عليها المحلل المالي فجدول حسابات النتائج لا يقل أهمية منها.

1- مفهوم جدول حسابات النتائج:

هو تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة لفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات، فالنتيجة أو صافي الدخل هي مجموعة التدفقات التي حدثت في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم تترجم إلى ربح (زيادة في الأصول) أو خسارة (نقص في الأصول). ويهدف جدول حسابات النتائج إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال

فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح ، فهو يقدم معلومات هامة لمستخدميه تساعدهم على التنبؤ بالكمية والوقت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية[1].

2- تحليل جدول حسابات النتائج

هناك نوعين من جدول حسابات النتائج الأول حسب الطبيعة والثاني حسب الوظائف:[2]

أ- **تحليل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** يقوم جدول حسابات النتائج بتحليل الأعباء حسب طبيعتها وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية والمتمثلة في:

- **إنتاج السنة المالية:** ويتضمن العناصر التالية
  - حـ/ 70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة.
  - حـ/ 72 الإنتاج المخزن: أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان.
  - حـ/ 73 الإنتاج المثبت.
  - حـ/ 74 إعانات الاستغلال: والتي تضمن إعانات التوازن و إعانات أخرى للاستغلال

إنتاج السنة المالية= حـ/70+ حـ/72 +حـ/73 +حـ/74

- **إستهلاك السنة المالية:** يشمل
  - حـ/ 60 المشتريات المستهلكة.
  - حـ/ 61 الخدمات الخارجية.
  - حـ/ 62 الخدمات الخارجية الأخرى.

استهلاك السنة المالية= حـ60/ + حـ/61 + حـ/62

- **النتائج الوسيطية:** تشمل
  - القيمة المضافة للإستغلال: وهي عبارة عن فرق بين إنتاج الدورة واستهلاك الدورة.

القيمة المضافة للاستغلال= إنتاج السنة المالية- استهلاك السنة المالية

[1]- جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2009، ص62.

[2]- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث: طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ،2012 ص ص 147-156.

- الفائض الإجمالي للإستغلال: هو عبارة عن القيمة المضافة للإستغلال مطروحا منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

الفائض الإجمالي للإستغلال= القيمة المضافة للإستغلال – حـ/63 –حـ/64

- النتيجة العملياتية: عبارة عن الفائض الإجمالي للإستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤ ونات وخسائر القيمة ومضافا إليه استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.

النتيجة العملياتية= الفائض الإجمالي للإستغلال + حـ/75 – حـ/65 – حـ/68 + حـ/78

- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

النتيجة المالية= حـ/76 – حـ/66

- النتيجة العادية قبل الضريبة: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية

لنتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – حـ/695 أو حـ/698 –حـ/692 أو حـ/693

- النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات غير العادية والأعباء غير العادية.

النتيجة غير العادية= حـ/77 – حـ/67

- نتيجة السنة المالية الصافية: وهي إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

نتيجة السنة المالية الصافية= النتيجة الصافية للأنشطة العادية± النتيجة غير العادية

وفيما يلي الشكل العام لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

جدول رقم(02): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
لأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+ 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية-الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع			

المصدر: قرار مؤرخ في2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد ،19 الصادرة بتاريخ2009/03/25.

ب- **تحليل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:** يقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية، ومن أجل إعداد هذا الجدول فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها إلى الأعباء حسب الوظيفة.[1]

ويتضمن جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة العناصر التالية:

- **هامش الربح الإجمالي:** هو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الإستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي= رقم الأعمال- تكلفة المبيعات

- **النتيجة العملياتية:** وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي+ المنتجات العملياتية الأخرى -الأعباء التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء الأخرى العملياتية

- النتيجة العادية قبل الضريبة: وهي النتيجة العملياتية مضافا إليها المنتجات المالية مع طرح مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات والأعباء المالية

النتيجة العادية قبل الضريبة= النتيجة العملياتية + المنتجات المالية - مصاريف المستخدمين و مخصصات الإهتلاكات - الأعباء المالية

- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** وهي النتيجة العادية قبل الضريبة مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

[1]- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص50.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية= النتيجة العادية قبل الضريبة– الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية

- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** هي النتيجة الصافية للأنشطة العادية مطروحا منها الأعباء غير العادية ومضافا إليها المنتجات غير العادية.

النتيجة الصافية للسنة المالية= النتيجة الصافية للأنشطة العادية– الأعباء غير العادية + المنتجات المالية

فيما يلي جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

جدول رقم(03): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
منها حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع			

المصدر: قرار مؤرخ في 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

هناك عدة مؤشرات ونسب مالية نعرضها كالآتي:

أولا: النسب المالية

1- تعريف النسب المالية:

- النسب المالية: عبارة عن محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة بالمركز المالي أو بقائمة الدخل أو بهما معا .[1]
- النسب المالية: عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة[2] .
- النسب المالية: هي علاقة بين مقدارين يمكن التعبير عنها في شكل نسبة مئوية أو كسر أو على شكل معامل هذه الأخيرة قد تكون بالأشهر أو بالأسابيع أو بالدنانير.[3]

2- :أنواع النسب المالية

توجد عدة أنواع للنسب المالية تتمثل أهمها في

أ- **نسب السيولة:** يهدف هذا الصنف من النسب إلى قياس وتقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها قصيرة الأجل قبل استحقاقها ومن أهم هذه النسب:[4]

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تقيس قدرة المؤسسة على تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل بالإعتماد على الأصول الجارية وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن الواحد وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة، حيث أن إنخفاضها يدل على وجود مشكلة في التدفقات النقدية مما قد يؤدي إلى عسر مالي.

- نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقد): تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل متى إستحقت الدفع وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة الجاهزة = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

[1]- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص311.

[2]- عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص83.

[3] - Pierre Canson, la gestion financière de l'entreprise, 5ème édition, Donoud Paris, 1979, P185.

[4]- عبد الله علي خلف، وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي والرقابة على الأداء والكشف على الإنحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، ط01، عمان، الأردن، 2015، ص47.

حسب المعايير فهي محدودة بين(0.2 / 0.3)

- نسبة السيولة السريعة: تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، حيث يتم حذف المخزون بسبب عدم التأكد من بيعه بالإضافة إلى أنه إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:[1]

نسبة السيولة السريعة = (أصول متداولة – المخزون) / الديون قصيرة الأجل

حسب المعايير فإن أفضلها يكون بين (0.5 / 0.6)

ب- نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها، وتنقسم إلى:[2]

- معدل دوران الأصول: ويقيس هذا المعدل عدد مرات إستخدام الأصول في عمليات الشركة ونشاطها ويعكس مدى كفاءة الشركة في إستغلال الأصول المتاحة لها حيث أن:

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول

- معدل دوران المخزون: ويقيس معدل دوران المخزون عدد مرات بيع المخزون خلال العام حيث أن:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

- معدل دوران الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الإقتراضية للمؤسسة إتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة(الأيام، الشهور)الإئتمان الممنوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الزبائن = (الزبائن +أوراق القبض /رقم الأعمال السنوي) 360 يوم

إذا كانت النسبة كبيرة فهذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن لسداد الدين، ومن مصلحة المؤسسة أن تكون هذه النسبة أقل ما يمكن حتى تتمكن من تحصيل حقوقها وإعادة تشغيلها.

[1]- George Deppallens, J.P Jobard, Gestion financière de l'entreprise, édition Sirey,1990, P253.

[2]– شحاتة السيد شحاته، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص ص131-136.

- معدل دوران الموردون: تمثل هذه النسبة المدة المتوسطة للشراء بالأجل، أو المدة المتوسطة التي تمكن المؤسسة للوفاء بإلتزاماتها تجاه الموردون حيث أن:

معدل دوران الموردون = (الموردون +أوراق الدفع /المشتريات السنوية) 360 يوم

إذا كانت النسبة كبيرة فهذا يعني أن المورد يمنح مدة طويلة للمؤسسة لسداد الدين، ومن مصلحة المؤسسة أن تكون هذه النسبة كبيرة حتى تتمكن من إعادة تشغيلها قبل تاريخ الإستحقاق.

ت- نسب التمويل: تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي إكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، وتنقسم إلى:[1]

- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية إستثماراتها أو أصولها الثابتة من خلال الأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة) *100

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، إذا كانت النسبة < 100 % فإن رأس المال العامل يكون سالبا فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل.

- نسبة التمويل الذاتي (الخاص): وتمثل هذه النسبة مقدار تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي = (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة)*100

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى الديون الخارجية.

- نسبة الإستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة إستقلاليتها وتحسب كما يلي:

نسبة الإستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموع الديون) *100

[1]– مبارك لسلوس، التسيير المالي، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص ص45-46.

فكلما كانت هذه النسبة كبيرة تستطيع المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين من إقتراض وتسديد للديون. أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون.

- نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون / مجموع الأصول) *100

كلما إنخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة، إذ أن إرتفاعها فيشير إلي صعوبات كالحصول على أموال مقترضة إضافية، وإحتمال عدم القدرة على سداد القروض وفوائدها مما يعرض المؤسسة للعسر المالي.

ث- نسب المديونية: تستعمل هذه النسب لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة وتبين العلاقة بين رأس المال الخاص والديون من جهة، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها إتجاه الغير ومن أهم هذه النسب نجد: [1]

- نسبة المديونية: تحسب كما يلي:

نسبة المديونية = (إجمالي الديون /إجمالي الأصول) * 100

نسبة 40 % نسبة مقبولة، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن الشركة ستمتلك أصولا تزيد عن قيمة مديونيتها، أما نسبة الدين أكبر من الواحد فتشير إلى أن المديونية المؤسسة أكبر من نسبة أصولها.

- نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين: وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين، وطريقة حسابها كما يلي:

نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين = (إجمالي الديون / إجمالي حقوق المساهمين) *100

[1]– فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط01، فلسطين، 2008، ص ص52-55.

- نسبة تغطية الأصول: وتقيس هذه النسبة عدد مرات قدرة المؤسسة على تغطية ديونها، من خلال موجوداتها الملموسة وبعد تسديد الإلتزامات قصيرة الأجل تحسب كما يلي:

نسبة تغطية الأصول = (القيمة الدفترية للأصول الثابتة + رأس المال العامل/إجمالي الديون)*100

ويسترشد المحللون كثيرا بالمعدل النمطي الذي يضع المعدل المقبول بما لا يقل عن 1.5 ، وبالنسبة للمؤسسات الصناعية ينبغي ألا يقل عن2 .

- نسبة تغطية الفوائد: توفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة إستحقاقها ،طريقة الحساب:

نسبة تغطية الفوائد= الأرباح قبل الضرائب / أعباء الفوائد

ج- نسب المردودية: تقيس العلاقة بين النتيجة والوسائل التي ساهمت في إحداثها، ومن أهم هذه النسب:[1]

- المردودية الإقتصادية: تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة وتسمى أيضا بمردودية الإستثمار وتحسب كما يلي:

المردودية الإقتصادية= الفائض اللإجمالى للإستغلال/ مجموع الأصول

- المردودية المالية: تدعى كذلك بمردودية الأموال الخاصة، وتقيس قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية إنطلاقا من كافة أنشطتها وتحسب كما يلي:

المردودية المالية= نتيجة الدورة الصافية/ الأموال الخاصة

ح- نسب الرحبية: تعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية والمبيعات في المنشآت التجارية، وعن االأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية، وتعتبر هذه النسبة إحدى المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم باعتبارها أكثر مصداقية، ومن أهم نسبها:[2]

[1]– مليكة زغيب، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011، ص87.

[2]– نفس المرجع السابق، ص88.

- نسبة ربحية الأصول: تبين ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة الإجمالية، وتحسب كما يلي:

نسبة ربحية الأصول= النتيجة الإجمالية/ مجموع الأصول

- نسبة ربحية الأموال الخاصة: تقيس ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية وكلما زادت هذه النسبة زادت أهمية أسهم المؤسسة المتداولة، وتحسب كما يلي:

نسبة ربحية الأموال الخاصة= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

- نسبة ربحية النشاط: تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة ربحية النشاط= النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال السنوي

ثانيا: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى التوازن نذكر أهمها:

1- رأس المال العاملFR:

يعرف رأس المال العامل: هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة.[1]

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين:[2]

- في الأجل الطويل (من أعلى الميزانية):

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

[1]- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط2، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص46.

[2]- مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص33.

- في الأجل القصير (من أسفل الميزانية):

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

ومن أنواع رأس المال العامل نجد:[1]

أ- رأس المال العامل الخاص: الخاص: يعبر رأس المال العامل الخاص عن الفائض من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الأصول المتداولة ، إذا كان رأس المال العامل الخاص موجب يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

ب- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة في دورة الإستغلال، أي الأصول التي تتداول في أقل من سنة، أو العناصر التي يتم تحويلها في أقرب وقت إلى سيولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الإجمالي = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

ت- رأس المال العامل الأجنبي: يمثل رأس المال العامل الأجنبي مصادر التمويل الخارجية، وهو عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج قصد تمويل نشاطها، ويحسب بالطرق التالية:

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

2- **إحتياج رأس المال العامل:** هو الإحتياج الذي يتولد عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها ويتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز ويحسب بالعلاقة التالية:[2]

إحتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقديات) –(الديون القصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

[1]- نويلي نجلاء، إستخدام المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص113-114.

[2]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص83-84.

هناك ثلاث أنواع لإحتياج رأس مال العامل تتمثل في:[1]

أ- إحتياج رأس المال العامل الاستغلال: يمثل إحتياج التمويل الناتج عن عمليات الإستغلال، يمكن حسابه من خلال:

إحتياج رأس مال العامل للإستغلال= أصول الإستغلال – خصوم الإستغلال

ب- إحتياج رأس المال خارج الإستغلال: يعبر عن الإحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الإستثنائي، ويحسب عن طريق الفرق بين أصول خارج الإستغلال وخصوم خارج الإستغلال:

إحتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال= أصول خارج الإستغلال- خصوم خارج الاستغلال

ت- إحتياج رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الإحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب بالعلاقة:

إحتياج رأس مال العامل = إحتياج رأس مال العامل للإستغلال+ إحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال

3- **الخزينة:** هي مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:[2]

الخزينة = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ذكره ، ص ص84-85.

[2]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق ذكره، ص51.

ويمكن أن تكون خزينة المؤسسة أمام ثلاث حالات:[1]

أ- إذا كان رأس المال العامل أكبر من إحتياج رأس المال العامل فإن الخزينة موجبة في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن (خزينة موجبة).

ب- إذا كان رأس المال العامل أقل من إحتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة السالبة في هذه الحالة تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار النشاط (خزينة سالبة).

ت- إذا كان رأس المال العامل يساوي إحتياجات رأس المال العامل وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية إحتياجاتها المستقبلية (خزينة صفرية).

المطلب الرابع: تصنيف القروض حسب طبيعة موضوع التمويل ومعايير منح القروض البنكية.

أولا: تصنيف القروض حسب طبيعة موضوع التمويل.

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة، ومن خلال ذلك يمكن تصنيفها إلى نوعين، قروض موجهة لتمويل نشاط الإستغلال، قروض موجهة لتمويل نشاط الإستثمار.

1- القروض الموجهة لتمويل نشاط الإستغلال: يمكن تصنيف القروض الموجهة لتمويل نشاط الإستغلال كما يلي:[2]

أ- القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

[1]- محمد سامي لزعر، مرجع سابق ذكره، ص ص96-97.

[2]- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص50.

- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي يواجهها الزبون والناتجة عن تأخر المدفوعات.
- السحب على المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.
- قروض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

ب- القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وهناك ثالث أنواع من القروض الخاصة وهي:[1]

- تسبيقات على البضائع :هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للقرض.
- تسبيقات على الصفقات العمومية :هي عبارة عن إتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية من جهة والموردين من جهة أخرى .
- الخصم التجاري :هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الإستحقاق.

ت- القرض بالالتزام: إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته ويمكن أن نميز بين ثالثة أشكال هي:[2]

- الضمان الإحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.
- الكفالة: وهي أن يتضمن شخص معني له مكانة في المجتمع وله قدرة على سداد قيمة القرض الممنوح للشخص المدين إذا لم يستطع المدين تسديد المبلغ في آجاله المحدودة.
- القبول :في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه.

[1]- طاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص63.

[2]- عبد الرزاق بن حبيب و خدجية خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص75.

ث- القروض المقدمة للأفراد: إن بإمكان البنك أن يمنح قروضا من نوع آخر، هي ذات طابع شخصي بشكل عام وهدفها تمويل نفقات الإستهلاك الخاصة بالأفراد ومن بين هذه القروض بطاقات القرض والتي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود.

2- القروض الموجهة لتمويل نشطات الإستثمار: تختلف عمليات الإستثمار جوهريا عن عمليات الإستغلال من حيث موضوعها ومدتها ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكال وطرقا أخرى للتمويل وهي: [1]

أ- القروض متوسطة الأجل :هي قروض تمنحها البنوك للمؤسسات لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي أنها وسيلة لتمويل الإستثمار التشغيلي للمؤسسة وتتراوح مدتها عادة بين 2 و7 سنوات، أما من وجهة نظر المصرف فإنه يكون في هذه الحالة معرضا لخطر تجميد أمواله لفترة طويلة نسبيا وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المؤسسة المقترضة ولهذا ظهرت بنوك متخصصة في منح هذه القروض.

ب- القروض طويلة الأجل :تلجأ المؤسسات التي تقوم بإستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الإستثمار وفترات الإنتظار قبل البدء في الحصول على الفوائد، والقروض طويلة الأجل تمول استثمارات تفوق 7 سنوات وتمتد حتى 20 سنة ونظرا لطبيعة هذه القروض المتميزة من حيث الضخامة والمدة ظهرت مؤسسات متخصصة لإعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك عادة على جمعها.

ت- القرض الإيجاري :هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية مؤهلة قانونا لذلك بوضع أصول مادية بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يُتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]

ثانيا: معايير منح القروض البنكية

وهي عبارة عن العوامل الواجب الأخذ بها من طرف البنك عند دراسة وتحليل طلب الحصول على قرض والتي تؤثر على منح القرض حاليا ومستقبلا وتتمثل هذه المعايير في:

1- **القدرة الاقتراضية لطالب القرض** :لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد لطالب القرض أو العميل وإنما أيضا بأهليته وقدرته على الاقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القصر لأهداف معينة ولكن للخوف فإنها تشترط وجود كفيل أي ضامن له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد.[3]

[1]- عبد الرزاق بن حبيب و خدجية خالدي، مرجع سابق ذكره، ص73.

[2]- طاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص74.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والإستحداث، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص153.

2- **السمعة:** تعني في مجال الإقراض معرفة مدى حرص العميل على سداد إلتزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة.[1]

3- **القدرة على توليد الدخل:** إذا كان منتظرا أداء القرض من الأرباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد أرباح أو دخل في المستقبل تكون كافية لأداء هذه الإلتزامات[2].

4- **درجة ملكية الأصول (الضمان المقدم):** يجب أن يمتلك المنتج آلات والأجهزة حتى يمكنه الصمود والمنافسة وكذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة لابد أن يكون لديه مخزون من البضائع ووسائل لجذب العملاء لذلك يشترط البنك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضامن له، فحجم ونوعية هذه الأموال التي تمتلكها المؤسسة تعكس ذكاء وفطنة الإدارة بحيث تستخدم بعض هذه الأموال كضمان في حالة عدم كفاية الارباح ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك.[3]

5- **الظروف الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد إلتزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في حال كانت سمعته جيدة، ولكن الظروف الإقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح القرض، لذلك يجب على إدارة القروض التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.[4]

---

[1]- عبد القادر علا نعيو وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، الأردن، 2012، ص ص168-169.

[2]- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص164.

[3]- نفس المرجع السابق، ص165.

[4]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص155.

المطلب الخامس: اتخاذ قرار منح القرض وعلاقته بالتحليل المالي.

إن للتحليل المالي دورا كبيرا في اتخاذ القرارات والذي يعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة لدى المؤسسات المقرضة ويضمن لها سلامة القرارات الإقراضية.

أولا: مفهوم عملية إتخاذ القرار الإقراضي:

لتقديم تعريف لعملية اتخاذ القرار الإقراض يجب قبل ذلك التعريف بالقرار وعملية إتخاذ القرار.

1- يعرف القرار على أنه: إختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينهم.[1]

2- يعرف إتخاذ القرار على أنه: عملية أو أسلوب للإختيار الرشيد بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين.[2]

وتتطلب عملية اتخاذ القرار الإقراضي دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن أن تؤثر على هيكل رأس المال، لذا لابد من أن يقوم موظف الإقراض بدراسة الملف الاقراضي للعميل من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة به، وبذلك يستطيع الموازنة بين العائد والمخاطرة والتكلفة المحتملة للقرض المطلوب والوقوف على مدى مطابقة هذه الحالة مع السياسة الإقتراضية للبنك من عدمها.

تتمثل أدوات التحليل المالي في مؤشرات التوازن والنسب المالية والتي نعرضها كالآتي:[3]

ثانيا: دور التحليل بمؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرار منح القرض.

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم ادائها، بالإضافة إلى أنه عند عرض ملف القرض أمام البنك فإنه يقوم بدراسة لهذا الملف وتشتمل على معلومات حول سيولة المؤسسة (إحتياج رأس المال العامل، الخزينة) حيث تهدف إلى معرفة التدفق النقدي لها، بالإضافة إلى معومات حول رأس المال العامل.

[1]- كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، ط01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص15.

[2]- عبد الهادي الجوهري، علم الإجتماع الإدارة المفاهيم القضايا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص88.

[3]- مسؤول مصلحة القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مقابلة يوم 2023/04/27، على الساعة 10:38.

ثالثا: دور التحليل بالنسب المالية في اتخاذ قرار منح القرض.

عندما يقدم البنك على منح قروض فإنه يقوم بقراءة مالية للمؤسسة طالبة القرض عن طريق نسب مالية والتي تقدم بدورها معلومات هامة مكملة للنتائج المتحصل عليها من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي، فالنسب المالية تسمح بتقديم صورة شاملة لوضعية المؤسسة المالية وتلعب دورا هاما في إتخاذ قرار منح القرض، فنسب السيولة تهدف إلى قياس قدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها قصيرة الأجل، أما نسب النشاط فتقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها وهذا ما يعطي صورة أوضح للبنك عند منح الإئتمان.

نسب التمويل تمكن البنك من تحليل وإكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول و معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الربح، أما نسب المديونية فيستعملها البنك لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة أي قياس حجم الديون من جهة، و من جهة أخرى يقيس قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها.

نسب الربحية تسمح هذه النسب للبنك من معرفة مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الإستثمارية والمالية.

في الأخير يمكن القول أنه إذا كانت معطيات هذه المؤسسة تتوافق مع المعايير التي يعتمد عليها البنك فإن القرار سيكون بالقبول والعكس صحيح

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

بعدما تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لهت علاقة به، إظافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والإختلاف فيما بينها وكيفية الإستفادة منها.

المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية.

- **دراسة غطاس سهام (2015):**" دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنك الوطني لتقنية التحليل المالي حيث يسعى البنك إلى اتخاذ قرارات مالية صائبة ورشيدة خاصة أثناء قيامه بعملية الإقراض، أين تم الاعتماد على جمع البيانات لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة– يطبق التحليل المالي في بعض جوانبه فقط، حيث يعتمد على مؤشرات التوازن المالي بغض النظر عن النسب المالية ماعدا نسبة التمويل الذاتي.

- **دراسة كوردي أمحمد، لعبش عائشة (2017):** "دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القرض دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، وكذلك دراسة كيفية توصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في اتخاذ قرار منح القرض باستخدام أساليب التحليل المالي عن طريق جمع المعلومات والبيانات، وقد خلصت الدراسة الى أن الهدف من استخدام التحليل المالي هو التقليل من خطر عدم السداد الذي لا يمكن الحد منه كليا، ولذلك فإن تقديرها يعتبر عنصرا أساسيا، فاستعمال البنك لطرق التنبؤ يسمح له بالتقليل من حجم المخاطرة من جهة، وتحليل مقاييس الربحية والسيولة والمردودية يسمح له بتشخيص وضعية الزبون التي ترتبط بهدف ضمان التسديد في تاريخ الإستحقاق من جهة أخرى.

- **دراسة خالد محمود الكحلوت (2005):**" مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني دراسة حالة المصارف العاملة في قطاع غزة"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في فلسطين على التحليل المالي وكيفية صنع القرار الإئتماني بالإضافة لتوضيح دور المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات

التحليل المالي للوصول للقرار الإئتماني، أين تم الإعتماد على الإستبانة كأداة بحثية شملت كافة البيانات المطلوبة لخدمة هدف الدراسة، وقد خلصت الدراسة الى أن معظم المحللين لا يوجد لديهم إدراك بدور وأهمية التحليل المالي ويستغنون عليه في عملية صنع القرار الإئتماني في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

- **دراسة معوش كنزة، لوناس ليديا (2020):**

"Démarche et procédure d'octroi de crédit d'investissement au niveau de la BNP Paribas Akbou "

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وشرح العملية التي يتبعها البنك لإجراء دراسة منح قرض إستثمار حيث تم الإعتماد على جمع الوثائق وتحليلها، وقد خلصت الدراسة الى أن الغرض من التحليل المالي هو مساعدة المصرف في قراره بمنح القرض من عدمه وكذلك ضمان إدارة المخاطر المرتبطة بهذا القرار ويساهم التحليل المالي من خلال النسب والمؤشرات المالية في التأكد من جدوى وربحية المشروع، بالإضافة إلى استناد البنك في اتخاذ قراره على مؤشرات أخرى تتمثل في القيمة الحالية الصافية وفترة الإسترداد.

- **دراسة العقون سيليا، شلالي لامية (2021):**

"L'évaluation financière d'un crédit d'exploitation Etude d'un cas au sein de l'agence BADR Bejaia"

هدفت هذه الدراسة لتحليل المعلومات المالية وذلك لشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لغرض منح قرض إستغلال وقد خلصت الدراسة إلى أن التحليل المالي يشكل أداة مساعدة لصنع قرار البنك حيث يعتمد هذا الأخير على مخرجات أدوات التحليل المالي متمثلة في بعض مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية وذلك قصد معرفة المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: أوجه الإختلاف والتشابه بين الدراسة والدراسات السابقة.

جدول رقم (04): أوجه الإختلاف والتشابه بين الدراسة والدراسات السابقة.

		أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
دراسات سابقة باللغة العربية	الدراسة الأولى	– إختيار الموضوع . – المنهج المتبع. –الهدف من تطبيق التحليل المالي. –إعداد الدراسة وفق طريقة IMRAD.	– الحدود الزمانية 2015. –الحدود المكانية البنك الوطني الجزائري. –إجراء الدراسة على قرض إستغلال واستثمار. –إقتصار الدراسة على حساب مؤشرات التوازن المالي فقط .
	الدراسة الثانية	–إختيار الموضوع . – المنهج المتبع. –الحدود المكانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية. – الهدف من تطبيق التحليل المالي.	– الحدود الزمانية 2017. – الإختلاف في تطبيق النسب المالية. –إعداد الدراسة وفق الطريقة الكلاسيكية.
	الدراسة الثالثة	–تأثير التحليل المالي على القروض المصرفية.	–الحدود الزمانية 2005. –الحدود المكانية عينة من مصارف فلسطين. –استخدام الإستبيان كأداة بحثية. –الهدف من الدراسة (معرفة مدى استخدام البنوك للتحليل المالي).
دراسات سابقة باللغة الأجنبية	الدراسة الأولى	–دراسة ملف قرض إستثمار من خلال دراسة إدارية ومالية.	– الحدود الزمانية 2020. –الحدود المكانية بنك BNP Paribas. –إعتماد على مؤشرات أخرى(القيمة الحاية الصافية، فترة إسترداد)
	الدراسة الثانية	–إستخدام التحليل المالي في تقييم ملف القرض. – الحدود المكانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	– الحدود الزمانية 2021. –دراسة ملف قرض إستغلال. –الإقتصار على الدراسة المالية فقط دون دراسة إدارية.

المصدر: من إعداد الطلبة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على التحليل المالي من خلال عرض مختلف أدواته وعلاقته باتخاذ قرار منح القروض بحيث يعتبر في الوقت الراهن جوهر عملية القرار التمويلي، بالإضافة إلى التطرق لبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة مع متغيرات الدراسة وإبراز أوجه الإختلاف والتشابه معها .

ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض لا بد من إجراء دراسة تطبيقية وهذا ما سنعرضه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة المكملات الغذائية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

–برج بوعريريج–

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى الأبعاد النظرية للتحليل المالي سنحاول في هذا الفصل إسقاط المعطيات النظرية على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مؤسسة المكملات الغذائية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين الأول خصص لمنهجية الدراسة، أما المبحث الثاني فخصص للنتائج والمناقشة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

يجدر بنا من الناحية الموضوعية أن نستهل هذا المبحث بتقديم مختصر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج–

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة وموقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة لهيكله التنظيمي:[1]

أولا: نشأة الوكالة

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR برج بوعريريج سنة 1983 برأس مال 540.000.000 دج يهدف إلى تحقيق التنمية الريفية الفلاحية و تحسين ظروف حياة سكان الأرياف من خلال تمويل العمليات الفلاحية، التقليدية، الزراعية والصناعية ولكن نظرا للقرار الذي صدر فيما بعد و الذي ينص على عدم تخصص البنوك فقد تنوعت أنشطة البنك في مختلف القطاعات مما أدى إلى احتلال البنك الريادة مع البنوك الأولى الموجودة عل مستوى اقليم الولاية.

ثانيا: موقع الوكالة

يحتل بنك الفلاحة و التنمية الريفية موقعا استراتيجيا هاما بولاية برج بوعريريج ومقره الإجتماعي هو نهج هواري بومدين وسط المدينة، مواجها للبريد والدائرة، مديرية الشباب والرياضة، المجلس الشعبي البلدي، إضافة الى البنك المركزي الجزائري، مما سهل تعاملات البنك المختلفة للزبائن وتعتبر همزة وصل بين المديريات المركزية والوكالات التابعة لها حيث يتمثل دورها أساسا في الإشراف والمراقبة لتنظيم العمليات التجارية وضمان سيرها بشكل سليم.

[1]– نفس المرجع السابق، مقابلة يوم 2023/04/27، على الساعة 10:38.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج–

يعمل الهيكل التنظيمي وفق سياسات متبعة من أجل تنظيم مختلف مصالح البنك لتحقيق أهدافه وتتمثل عناصر الهيكل التنظيمي للبنك فيما يلي:

- المدير: هو الشخص الذي يسهر على الأعمال التي تجري داخل البنك والشخص الرئيسي الذي يتخذ القرارات المناسبة التي تهم مصلحة البنك ومصلحة زبائنه.
- السكرتارية: يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من وثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر وارد.
- مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الإستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواءا في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.
- مصلحة الزبائن : وهي المصلحة التي تتعامل مباشرة مع الزبائن من الصندوق والشباك ...الخ.
- مصلحة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تُمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها وتأخذ مقابلها ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان إسترداد القرض كاملا مع قيمة الفائدة.

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لوكالة –برج بوعريريج–

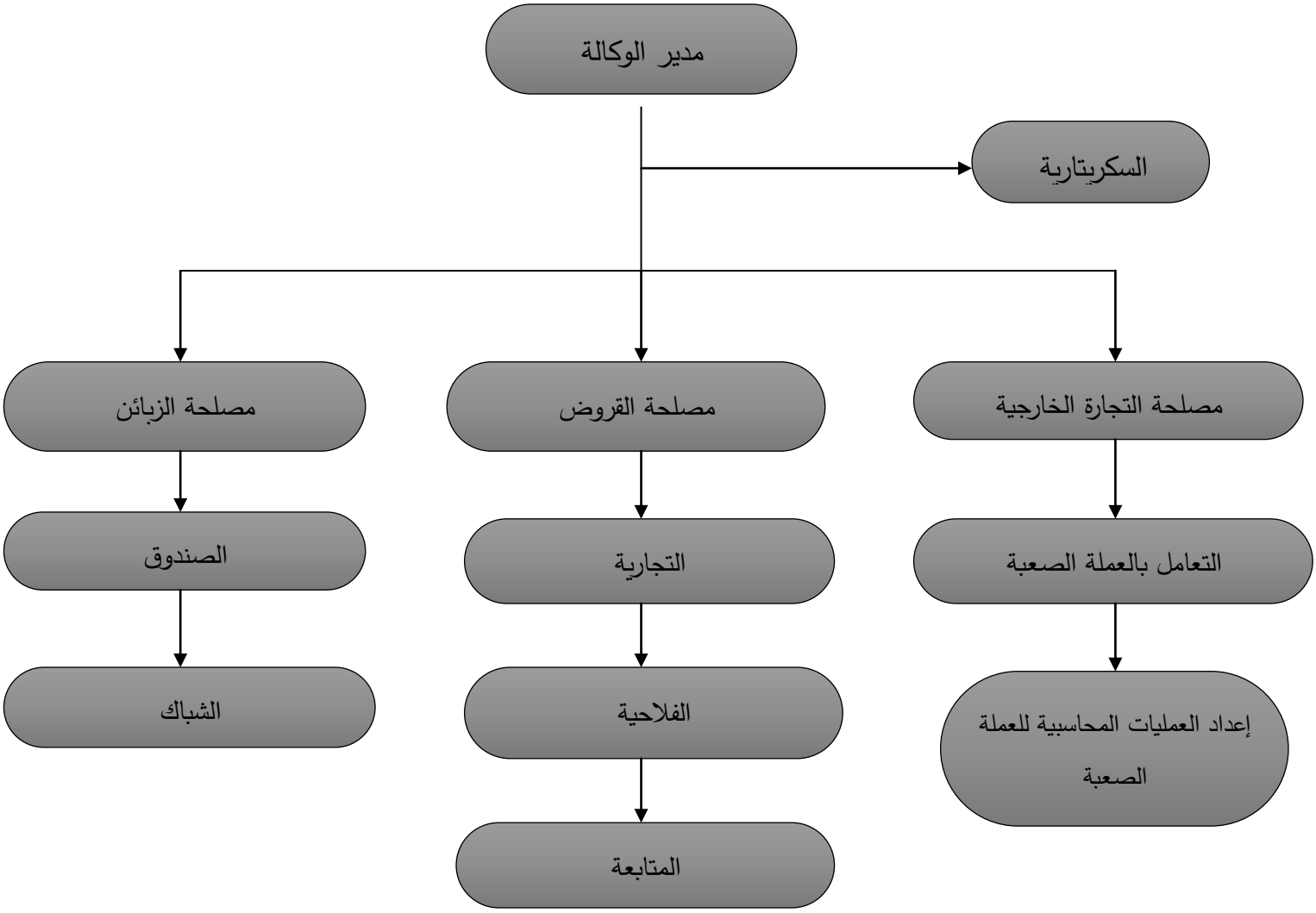

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات

أولا: الطريقة

1- إختيار مجتمع الدراسة والعينة: تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمجتمع دراسة لإسقاط المفاهيم النظرية ومعرفة مدى تطبيق البنك لتقنية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض حيث كانت عينة الدراسة مؤسسة مكملات غذائية طالبة لقرض إستثمار.
2- طرق جمع المعلومات: بناءا على متطلبات الموضوع قمنا بإجراء مقابلة مع مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، لمعرفة طرق سير ملف طلب القرض مع العلم أن الوكالة البنكية لم ترد الكشف على بعض المعلومات التي تعتبر في نظر البنك سرية ولايمكن الكشف عنها.
3- المعطيات المجمعة: تم الحصول على الوثائق المالية لمؤسسة المكملات الغذائية المتمثلة في الميزانية المالية التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري لستة سنوات بالإضافة للشروط العامة للقرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال المقابلة مع مسؤول مصلحة القروض المكلف بالدراسات تم الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بدراسة وتحليل الميزانيات التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض الدراسة الإدارية والمالية لمؤسسة المكملات الغذائية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج وكذا معرفة أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الأول: الدراسة الإدارية لملف القرض

تقوم مصلحة القروض في المرحلة الأولى عند دراسة أي طلب قرض باستقبال طالبي القروض عبر مواعيد محددة، وتتم من خلالها مناقشة بعض الجوانب المتعلقة بالقيمة الهدف من القرض وتاريخ الإستحقاق وهذا قبل أن تمنح له الموافقة لاستكمال ملف الطلب بالوثائق الضرورية لدراسة إمكانية منح القرض.

أولا: إجراء المقابلة ومناقشة الطلب

بتاريخ 2022/08/17 حظر ممثل المؤسسة طالبة للقرض إلى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج حيث قام بالتقدم لمكتب رئيس مصلحة القروض أين تم تقديم المؤسسة الطالبة للقرض التي كانت كالآتي:[1]

- اسم المؤسسة: مؤسسة المكملات الغذائية.
- العنوان الإجتماعي: **********.
- نوع النشاط: إنتاج مكملات مغذائية.
- حجم المؤسسة: مؤسسة كبيرة.
- الصيغة القانونية: شركة ذات مسؤولية محدودة.

وكانت هناك مقابلة خاصة معه الهدف منها معرفة دافع طلب الحصول على قرض إستثمار وتحديده حيث كان كالآتي:

- مبلغ القرض: حسب المادة 01 من الشروط العامة للقرض (الملحق رقم 01) يمنح البنك بموجب هذه الإتفاقية قرض للعميل متفق عليه خلال المقابلة، حيث تم الإتفاق على مبلغ قيمته 130 000 000دج.

[1]– نفس المرجع السابق، مقابلة يوم 2023/04/27، على الساعة 10:56.

- مدة القرض: حسب المادة 03 من الشروط العامة للقرض(الملحق رقم 01)، فإن البنك يمنح القرض لمدة وفترة التأجيل المتفق عليها من خلال المقابلة، حيث تم الإتفاق على سبعة سنوات يتضمنها سنتين تأجيل.
- معدل الفائدة: تم تحديده بـ 5,75% وهو قابل للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول حسب المادة 04 من الشروط العامة للقرض(الملحق رقم 01)، وتم تقديم للمقترض إعانة من طرف الخزينة العمومية بـ 3% لمدة ثلاث سنوات.
- الغرض منه: حسب المادة 02 من الشروط العامة للقرض (الملحق رقم 01)، فإنه يستوجب على العميل تمويل المشروع المتفق عليه في الشروط الخاصة، في هذه الحالة تم الإتفاق على تمويل إقتناء تجهيزات إنتاج.
- الضمانات: حسب المادة 08 من الشروط العامة للقرض (الملحق رقم 01)، فإن المقترض يتعهد بتخصيص ضمانات وأن أي بيع جزئي أو كلي لها يعرض المقترض لإلغاء القرض. وتتمثل الضمانات المقدمة المؤسسة محل الدراسة في رهن على العقار، رهن حيازي للتجهيزات، كفالة تضامنية للشركاء، تأمين متعدد الأخطار.

وبعد المقابلة التي قام بها المكلف بالدراسات مع ممثل المؤسسة كان الرد بامكانية دراسة المشروع، حيث طلب منه تكوين ملف القرض المتضمن الوثائق القانونية والإدارية، المحاسبية والمالية بالإضافة إلى الوثائق الضريبية.

ثانيا: الوثائق اللازمة لدراسة ملف القرض

بعد الموافقة المبدئية لدراسة الملف يطلب من طالب القرض تكوين ملف يضم الوثائق التالية:[1]

1- الوثائق القانونية والإدارية.

وتتمثل هذه الوثائق في:

- طلب خطي ممضي من طرف ممثل المؤسسة.
- نسخة أصلية عن السجل التجاري.
- نسخة أصلية عن عقد الملكية.

[1]- نفس المرجع السايق، مقابلة يوم 2023/04/27، على الساعة 10:56.

- تقديم تقرير مفصل عن المؤسسة، الشركاء والمسيرين.

2- الوثائق المحاسبية والمالية.

- الميزانيات التقديرية لستة سنوات (الملحق رقم 02)
- جدول حسابات النتائج التقديري لستة سنوات (الملحق رقم 03)
- الدراسة التقنو إقتصادية للمشروع.

3- الوثائق الضريبية

- مستخرج الضرائب لأقل من ثلاثة أشهر.
- شهادة لمختلف هيئات الضمان الإجتماعي.

بعد أن تقدم ممثل المؤسسة بالملف المطلوب يقوم المسؤول المكلف بالقروض بالتأكد من صحة الوثائق المقدمة وذلك بالتأكد من الميزانيات المقدمة مع التأكد من رقم الأعمال المسجل، التأكد من صحة الوثائق القانونية المتمثلة في السجل التجاري والعقد التأسيسي للشركة، كذلك التأكد من عدم وجود دين ضريبي على عاتق المؤسسة وفي حالة وجود دين يتم إحضار تعهد شرفي خاص بتسديد هذا الدين على دفعات ممضية من طرف المصلحة الضريبية.

المطلب الثاني: الدراسة المالية للقرض

بعد التأكد من صحة الكل الوثائق المذكورة سابقا يشرع المكلف بدراسة القرض في الدراسة المالية حيث يقوم بإجراء تحليل مالي مفصل للميزانيات المالية التقديرية للسنوات القادمة إضافة إلى جدول حسابات النتائج التقديري وذلك من أجل إجراء تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية.

أولا: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

في هذه المرحلة تون الوكالة بصدد حساب كل من رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل والخزينة

جدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول خلال سنوات (2027/2022). الوحدة (دج)

الأصول	2022	2023	2024	2025	2026	2027
الإستخدامات الثابتة	331 240 404	320 353 941	291 436 941	262 518 421	233 600 661	204 682 899
أصول متداولة	27 078 658	87 420 326	146 822 489	205 706 682	272 840 907	348 568 280
مجموع الأصول	358 319 062	407 774 267	438 258 670	468 225 103	506 441 568	553 251 179

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية التقديرية المقدمة من طرف الوكالة.

جدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم خلال سنوات (2027/2022). الوحدة (دج)

الخصوم	2022	2023	2024	2025	2026	2027
أموال دائمة	208 246 237	239 449 140	265 859 476	293 635 118	329 616 776	374 057 009
أموال خاصة	65276865	96 479 768	139 208 155	189 537 421	248 740 307	317 165 707
د. طويلة الأجل	142 969 372	142 969 372	126 579 321	104 097 697	80 876 469	56 891 302
د.قصيرة الأجل	150 072 825	168 325 127	172 399 194	174 589 985	176 824 792	179 194 170
مجموع الخصوم	358 319 062	407774267	438 258 670	468 225 103	506 441 568	553 251 179

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية التقديرية المقدمة من طرف الوكالة.

1- تحليل رأس المال العامل FR

توضح الجداول رقم (03) و(04) رأس المال العامل للمؤسسة ويحسب بطريقتين:

ط1: من أعلى الميزانية

رأس المال العامل= أموال دائمة- أصول غير جارية

ط2: من أسفل الميزانية

رأس المال العامل= أصول جارية- خصوم جارية

جدول رقم(07): رأس المال العامل من أعلى الميزانية خلال السنوات (2027/2022). الوحدة (دج)

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
أموال دائمة	208 246 237	239 449 140	265 859 476	293 635 118	329 616 776	374 057 009
أصول ثابتة	331 240 404	320 353 941	291 436 181	262 518 421	233 600 661	204 682 899
رأس المال العامل	-122 994 167	-80 904 801	-25 576 705	31 116 697	96 016 115	169 374 110

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية التقديرية المقدمة من طرف الوكالة.

جدول رقم(08): رأس المال العامل من أسفل الميزانية خلال السنوات (2027/2022). الوحدة (دج)

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
أصول جارية	27 078 658	87 420 326	146 822 489	205 706 682	272 840 907	348 568 280
خصوم جارية	150 072 825	168 325 127	172 399 194	174 589 985	176 824 792	179 194 170
رأس المال العامل	-122 994 167	-80 904 801	-25 576 705	31 116 697	96 016 115	169 374 110

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية التقديرية المقدمة من طرف الوكالة.

نلاحظ أنه بعد السنوات الثلاثة الأولى كان رأس المال العامل سالب وذلك راجع لبداية النشاط، أصبح موجبا وفي تزايد مستمر في السنوات الثلاثة الأخيرة، مما يدل على أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة تغطي ديون قصيرة الأجل ومنه المؤسسة في وضع مالي مريح.

تحليل الإحتياج في رأس المال العامل BFR

يوضح الجدول التالي الإحتياج في رأس المال العامل ويحسب كالآتي:

الإحتياج في رأس المال العامل= إحتياج الدورة (أصول متداولة-القيم الجاهزة)- موارد الدورة(د.قصيرة الأجل-سلفات مصرفية)

جدول رقم(09): الإحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات (2027/2022). الوحدة (دج)

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
إحتياج الدورة	**17 733**	**36 483 873**	**44 671 272**	**49 080 928**	**53 573 964**	**58 334 040**
موارد الدورة	**150 072 825**	**168 325 127**	**172 399 194**	**174 589 985**	**176 824 792**	**179 194 170**
الإحتياج في رأس المال العامل	**-150 055 092**	**-131 841 254**	**-127 727 922**	**-125 509 057**	**-123 250 828**	**-120 860 130**

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية التقديرية المقدمة من طرف الوكالة.

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه أن الإحتياج في رأس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن موارد المؤسسة تغطي كامل إحتياجاتها.

2- تحليل الخزينة T

يوضح الجدول التالي الخزينة خلال سنوات الدراسة وتحسب كالآتي:

الخزينة= رأس المال العامل – الإحتياج في رأس المال العامل

جدول رقم(10): الخزينة خلال السنوات (2027/2022). الوحدة (دج)

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
رأس المال العامل	-122 994 167	-80 904 801	-25 576 705	31 116 697	96 016 115	169 374 110
الإحتياج في رأس المال العامل	-150 055 092	-131 841 254	-127 727 922	-125 509 057	-123 250 828	-120 860 130
الخزينة	27 060 925	50 936 453	102 151 217	156 625 754	219 266 943	290 234 240

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية التقديرية المقدمة من طرف الوكالة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة وفي تزايد مستمر وهذا مايمنح المؤسسة هامش أمان لمواجهة إحتياجاتها قصيرة الأجل من جهة ومن جهة أخرى يجب عليها إعادة استثمار هذا الفائض.

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية

تشمل قياس وتحليل النسب التالية:

1-نسب السيولة

جدول رقم(11): يمثل نسب السيولة خلال السنوات (2027/2022)

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
السيولة العامة=أصول متداولة/خصوم جارية	18%	52%	85%	118%	154%	195%
السيولة السريعة= (أصول متداولة-مخزونات)/ خصوم جارية	18%	52%	85%	118%	154%	195%
السيولة الجاهزة=نقديات/ خصوم جارية	18,03%	30,26%	59,25%	89,71%	124%	161,97%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية التقديرية المقدمة من طرف الوكالة.

نسبة السيولة العامة: نلاحظ أن هذه النسبة أصغر من الواحد في السنوات الثلاثة الأولى وأكبر من الواحد في السنوات الأخرى إلا أنها تتزايد خلال كل سنوات الدراسة، وهذا ما يعكس تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة أي أن المؤسسة في وضع مالي مريح.

نسبة السيولة السريعة(النسبة المعيارية 0.5-0.6): نلاحظ أن هذه النسبة متزايدة باستمرار خلال سنوات الدراسة، ويتم استبعاد المخزون في هذه النسبة لأنه يعتبر العنصر الأقل سيولة وقد يحتاج لمدة أطول للتحول إلى سيولة، وهذا مايدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها دون الحاجة تسييل المخزون.

نسبة السيولة الجاهزة(النسبة المعيارية 0.2-0.3): نلاحظ أن هذه النسبة في تزايد مستمر وتفوق 0.3 هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة النقديات المتاحة متى استحقت الدفع من جهة ومن جهة أخرى المؤسسة لديها فائض يجب إعادة إستثماره.

2- **نسب النشاط**

جدول رقم(12): نسب النشاط خلال (2027/2022). الوحدة (أيام)

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
معدل دوران الزبائن={(الزبائن+أوراق القبض) / المبيعات السنوية}*360	-	53,55	53,6	53,61	53,55	53,59
معدل دوران الموردون={(الموردون+أوراق الدفع)/المشتريات السنوية}*360	-	25,38	25,35	25,35	25,31	25,32

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية التقديرية المقدمة من طرف الوكالة.

- **معدل دوران الزبائن:** المؤسسة تمنح لعملائها حوالي 53 يوم لتسديد ماعليهم من ديون.
- **معدل دوران الموردون:** يمنح الموردون للمؤسسة فترة لاتزيد عن 25 يوم لتسديد ماعليها من ديون.

يجب على المؤسسة إعادة النظر في الفترة الممنوحة للزبائن لتسديد ديونهم لأنها تعتبر فترة أطول مقارنة بفترة تسديد الموردين من جهة ومن جهة أخرى يجب عليها أيضا التفاوض مع الموردين لتمديد فترة تسديدهم.

3- نسب المديونية

جدول رقم(13): نسب المديونية خلال (2027/2022).

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
نسبة المديونية =مجموع الديون/إجمالي الأصول	82%	76%	68%	60%	51%	43%
نسبة اللإستقلال المالي=أموال خاصة/ إجمالي الخصوم	18%	24%	32%	40%	49%	57%
القدرة على السداد= ديون طويلة الأجل /CAF **الوحدة (سنوات)**	-	2,66	1,99	1,49	1,05	0,67

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية وجدول حساب النتائج التقديري المقدمين من طرف الوكالة.

نسبة المديونية: من خلال النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على الديون في تمويل إستثماراتها بنسبة 80 % في بداية النشاط وانخفض حجم الديون تدريجيا من سنة إلى أخرى إلى أن وصل 43% هذا راجع إلى إرتفاع إجمالي الأصول صاحبه إنخفاض في مجموع الديون، تعتبر هذه النسبة مطمئنة للبنك لأنها تزيد من درجة الحماية من المخاطر في المؤسسة.

نسبة اللإستقلال المالي: من خلال النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة أقل من 1 خلال كل سنوات الدراسة لكنها في إرتفاع مستمر، يمكن القول أن المؤسسة غير مستقلة ماليا أي أنها لا تستطيع تغطية ديونها بواسطة أموالها الخاصة، لكنها تتجه بشكل تدريجي نحو الإستقلال المالي لأن الموال الخاصة ترتفع بنسبة كبيرة مقارنة بإجمالي الخصوم.

القدرة على السداد: من خلال النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد (سبع سنوات) خلال كل سنوات الدراسة، أي أن المؤسسة تستغرق أقل من المدة الممنوحة من طرف البنك لتسديد ديونها في حال استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي وبالتالي فإن المؤسسة تتمتع بالقدرة على الإستدانة.

4- نسب التمويل

جدول رقم(14): نسبة التمويل الدائم خلال (2027/2022).

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
نسبة التمويل الدائم=أموال دائمة/ أصول غ. جارية	63%	75%	91%	112%	141%	183%

من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية التقديرية المقدمة من طرف الوكالة.

نسبة التمويل الدائم: من خلال النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة في ارتفاع خلال سنوات الدراسة وهذا ناتج عن إرتفاع في رأس المال العامل فالمؤسسة بذلك حققت هامش أمان فقد قامت بتغطية جميع أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة.

بالإضافة إلى معطيات أخرى يعتمد عليها البنك والتي نعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم(15): القيمة المضافة والفائض الخام للإستغلال خلال (2027/2022) الوحدة (دج)

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
رقم الأعمال		240 974 892	295 276 996	324 350 428	354 468 684	385 661 932
القيمة المضافة	-521 500	69 261 505	85 346 354	93 869 574	102 687 872	111 796 311
القيمة المضافة إلى رقم الأعمال		28,74%	28,90%	28,94%	28,97%	28,99%
الفائض الخام للإستغلال	-2 835 452	59 529 865	75 070 574	83 016 706	91 222 722	99 681 299

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول حساب النتائج التقديري المقدم من طرف الوكالة.

القيمة المضافة إلى رقم الأعمال: من خلال النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تحقق قيمة مضافة ب 28% من رقم الأعمال وهي مستقرة خلال سنوات الدراسة أي أن المستثمر متحكم في النفقات بالإضافة إلى أن القيمة المضافة ترتفع بالموازات مع رقم الأعمال.

الفائض الخام للإستغلال: من خلال النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن الفائض الخام للإستغلال في تزايد حيث يعبر عن الموارد التي تتحصل عليها المؤسسة من خلال النشاط الرئيسي الذي تقوم به، وهو الفرق بين القيمة المضافة ومجموع أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم.

ثالثا: بعد الدراسة التي تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص طلب قرض إستثماري من طرف مؤسسة المكملات الغذائية تم التوصل إلى:

1- عند حساب مؤشرات التوازن المالي تم تلخيص بعض النتائج التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب بشأن طلب المؤسسة لقرض إستثماري، كانت النتائج كالآتي:

- المؤسسة لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها.
- لا يوجد إحتياج في رأس المال العامل.
- الخزينة موجبة وفي تزايد.

هذه النتائج حفزت على إتخاذ قرار مبدئي بقبول منح القرض المطلوب.

2- عند حساب نسب السيولة وجدنا أن المشروع لديه سيولة كافية لتغطية ديونه متى استحقت الدفع، وهذه النتائج تزيد من ثقة الجهة التمويلية.

3- بعد حساب نسب النشاط لوحظ أن فترة التسديد أصغر من فترة التحصيل هذا ما يعرض الخزينة إلى عجز، وهنا يجب على المستثمر مراجعة مبيعاته بالأجل أي تقليص مدة التحصيل من جهة ومن جهة أخرى يجب عليه التفاوض مع المورد لزيادة مدة التسديد.

4- بعد حساب نسب المديونية وجدنا أن المؤسسة تقلل من ديونها من سنة إلى أخرى وتتجه أكثر نحو الإستقلال المالي بالإضافة إلى أن المؤسسة تستغرق أقل من المدة الممنوحة من طرف البنك لتسديد ديونها أي أن المؤسسة لديها القدرة على السداد، بالتالي تتمتع بالقدرة على الإستدانة وهنا يصبح إحتمال منح القرض كبير.

5- عند حساب نسب التمويل وجدنا أن المشروع في حالة توازن مالي وله هامش أمان لأن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وهذا ما يطمئن البنك ويزيد من نسبة منح القرض.

6- من خلال جدول حساب النتائج لوحظ أن المؤسسة تحقق قيمة مضافة مستقرة وبالتالي هي متحكمة في نفقاتها، بالإضافة إلى أن الفائض الخام للإستغلال في تزايد والذي يمثل الموارد التي تتحصل عليها المؤسسة بعد تسديد جميع الأعباء والمستحقات، وهذه نتائج جد مطمئنة للبنك.

بناءًا على النتائج المتوصل إليها بعد تحليل مؤشرات التوازن والنسب المالية إعتبرت الوكالة البنكية أن هذه النتائج إيجابية وبناءًا على الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة تم اتخاذ القرار بقبول منح القرض.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد الدراسة التي تمت على مؤسسة المكملات الغذائية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –برج بوعريريج– تم التوصل إلى مايلي:

بعد تقديم مؤسسة المكملات الغذائية للوثائق المكونة لملف القرض للوكالة البنكية، لتقوم هذه الأخيرة بالمراجعات والتدقيقات الأولية المتعلقة بالجانب القانوني ثم انتقلت إلى التحليل المالي فقامت بتحليل رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة بالإضافة لتحليل بعض النسب المالية التالية:

- نسبة السيولة العامة، السريعة والجاهزة.
- نسبة دوران الزبائن والموردون.
- نسبة المديونية، نسبة الاستقلال المالي والقدرة على السداد.
- نسبة التمويل الدائم.

بالإضافة إلى بعض المعطيات المتمثلة في القيمة المضافة والفائض الخام للإستغلال.

ولكن الوكالة البنكية أهملت بعض المؤشرات والنسب المالية الأخرى التي تندرج ضمن إجراءات التحليل المالي من بينها:

- رأس المال العامل الخاص والأجنبي.
- نسب الربحية.
- نسب المردودية.

إلا أن عدم العمل بهذه النسب لم ينقص من صحة القرار المتخذ بشأن القرض وهو الموافقة على منح القرض.

تم التوصل في هذا الفصل إلى أن التحليل المالي يعتبر أداة أساسية في عملية اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك، بالإضافة إلى أن الضمانات المقدمة لها أهمية في حماية القرض المقدم من طرف البنك من مخاطر عدم التسديد.

خاتمة

خاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع، اتضح أن للتحليل المالي أهمية كبيرة خاصة في ظل توسع أنشطة البنوك حيث أصبح لِزامًا على مسيري البنك قبل التفكير في عملية منح القرض التعرف على الوضع المالي للزبون ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك المقرض، إذ لابد من استخدام طرق وأدوات مالية لاتخاذ قرارات صائبة وتجنب المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها الجهة المُقرضة.

إن المحلل المالي يعمل على الإلمام بجميع جوانب المشروع حيث أنه لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبله فيعمل جاهدا على دراسة إدارية للمشروع للإحاطة به من جميع الجوانب وذلك من خلال التأكد من الوضعية القانونية للعميل وأنه قدم ضمانات كافية، أيضا التأكد أنه ليس لديه سوابق بعدم تسديد قروض أخرى سابقة ولا يعاني من تراجع في نشاطه ويتطلع المُقرض للنظرة المستقبلية للنشاط الذي سيُمول، بعد ذلك يشرع المحلل المالي في عملية التحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض لدراسة مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في آجالها، ويستعين في ذلك بأدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك بناءاً على قوائم مالية مقدمة من طرف طالب القرض.

على ضوء الدراسة الإدارية لملف طلب القرض ونتائج التحليل المالي يتخذ المكلف بدراسة القرض قراره بخصوص منح القرض من عدمه.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة ومن محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية:

- يُستعمل التحليل المالي في البنوك كأداة لتقليل مخاطر عدم السداد التي لا يمكن الحد منها كليا.
- إن التحليل المالي السليم يعد مرحلة هامة لنجاح عملية الإقراض.
- يتخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرار منح القروض بناءاً على دراسة ملف القرض من الناحية الإدارية والمالية.
- يقوم قرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح القرض على تطبيق أدوات التحليل المالي من مؤشرات وبعض النسب على القوائم المالية لطالب القرض للتشخيص المالي من جهة ومن جهة أخرى يقوم على الضمانات المقدمة ومنه اتخاذ قرار منح القرض سواءاً بالقبول أو الرفض.

- يعتمد البنك في التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي على تحليل رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة.
- يعتمد البنك في التحليل بواسطة النسب المالية على تحليل نسب السيولة (العامة، السريعة والجاهزة)، نسب النشاط (معدل دوران الزبائن والموردون)، نسب المديونية (نسبة الاستقلال المالي، المديونية والقدرة على السداد)، نسبة التمويل الدائم.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مخرجات جدول حسابات النتائج متمثلة في القيمة المضافة والفائض الخام للإستغلال.

إختبار فرضيات الدراسة: من خلال الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالإعتماد على النتائج المتوصل إليها، تم تأكيد بعض الفرضيات ونفي بعضها وهي كالآتي:

- التحليل المالي أداة فعالة وجوهرية تساعد البنوك، المؤسسات، المساهمين في معرفة الوضعية المالية ومنه تم تأكيد هذه الفرضية.
- يقتصر البنك في التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي على تحليل رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة بالإضافة إلى بعض النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة (العامة، السريعة والجاهزة)، نسب النشاط (معدل دوران الزبائن والموردون)، نسب المديونية (نسبة الاستقلال المالي، المديونية والقدرة على السداد)، نسبة التمويل الدائم ومنه تم نفي الفرصية الثانية.
- تحتاط البنوك من مخاطر القروض الممنوحة من خلال الإستعلام الجيد عن العميل ونشاطه وضماناته المقدمة ومنه تم تأكيد هذه الفرضية.

الإقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال استخدام التحليل المالي لاتخاذ قرار منح القروض :

- يتوجب على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند الشروع في الدراسة الإدارية مراعاة آراء الأطراف المتعاملة مع المؤسسة طالبة القرض (موردين، مؤسسات مالية أخرى...) ولا تقتصر فقط على مقابلة مع ممثل المؤسسة.
- ضرورة إلزام المؤسسات بتقديم معلومات صادقة وموثوقة.
- ضرورة التكثيف من المراقبة للمشروع قبل وبعد منح القرض لضمان استرجاعه في الآجال المستحقة.
- على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي بغية تقييم دقيق للوضعية المالية للمؤسسة ومنه التقليل من المخاطر.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذه الدراسة، فإن هذه الأخيرة لا تخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- تطبيق تقنيات أخرى غير التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض في البنوك.
- تأثير التلاعبات في القوائم المالية على اتخاذ قرار منح القرض.
- إستخدام البنوك الجزائرية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي لغرض منح القروض.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

2- رشيد العصار، الإدارة والتحليل المالي، ط01، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

3- شحاتة السيد شحاته، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.

4- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث: طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

5- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2003.

6- عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والإستحداث، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

7- عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

8- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

9- عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

10- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004.

11- عبد القادر علا نعيو وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، الأردن، 2012.

12- عبد الله علي خلف، وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي والرقابة على الأداء والكشف على الإنحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، ط01، عمان، الأردن، 2015.

13- عبد الهادي الجوهري، علم الإجتماع الإدارة المفاهيم القضايا، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

14- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط01، فلسطين، 2008.

15- كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، ط01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

16- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013.

17- مليكة زغيب، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011.

18- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط2، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

19- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

20-مبارك لسلوس، التسيير المالي، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

21- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط01، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.

22- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير(التحليل المالي)، ط01، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

23- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة، الإسكندرية، 2019.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- محمد سامي لزعر،التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

2-نويلي نجلاء، إستخدام المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

3- عمر بن دادة، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جيجل، الجزائر، 2017.

4- جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2009.

المراجع باللغة الأجنبية

1- George Deppallens, J.P Jobard, Gestion financière de l'entreprise, édition Sirey,1990.

2- Pierre Canson, la gestion financière de l'entreprise, 5ème édition, Donoud Paris, 1979.

الملاحق

الملحق رقم01: الشروط العامة للقرض.

02 – الشروط العـــامة للقّرض

المـــادة 1 مبلغ القرض

يمنح البنك بموجب هذه الأتفـاقـية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخـــاصة.

المـــادة 2 : موضوع القرض

-بناء علـى طلـب تمويـل المقدم من طرف المقترض, فان القرض موضوع هذه الأتفـافية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخـاصة , و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليه بين الأطراف.

المـادة 3 : مدة القرض

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهمـا ضمن الشروط الخـاصة غير أنه اذا كـــان القرض موضوع هذه الأتفـاقية لم يسجل بداية الأستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخـاصة, فأن هذه الأتفـاقية تعتبر ملغـاة اذا لم يقبل البنك تمديدهـــا

المـــادة 4 : نسبة الفـــائدة المتغيرة

ان نسبة الفـائدة المطبقة على أستعمـــال القرض متكونة من نسبة قـاعدية قـايلة للمـراجعة دوريا وفقـا لشروط البنك الســارية المفعول و اضـــافة الى النسبة المحددة فى الشروط الخـــاصة.

تخضع النسبة القـــاعدية المذكورة ضمن الشروط الخـاصة للمراجعة الدورية.

يتم اخطـــار المقترض بكل تعديل في النسبة القـاعدية , و يصرح المقترض بقبول هذا التعد يـل دون قيد او تحفظ.

المـــادة 5 الرسوم و المعلومـــات

- تكون جميع الرسوم و و العمولات المرتبطة بمنح استعمـــال القرض على عـــاتق المقترض , الى جـــانب الرسوم و العمولات الأخرى لتى تضـــاف لاحقـا و ذلك طبقـــا للنصوص التشرعية و التنظيمية.

المـــادة 6 : كيفية أستغمـــل القرض

ان القرض موضوع الأتفـــاقية يتم أستعمـــاله باءدانة حســـاب القرض المفتوح من طرف البنك لدي الوكـالة الموطنة االمقترض تحت الرقم المشـــار اليه ضمن الشروط الخـــاصة.

ترخص أستعملآت القرض حسب أحتيجـــات التمويل الذى يثبت بتقديم بينـــات أعتمـــادهـــامن طرف البنك و كذلك بلامضـــاء على السندات لأمر.

ان اثبـــات القرض و تسديده بكون حسب الكتابات و العماليـــات المسجلة من الطرف البنك.

المـــادة 7 طرق التسديد

عند نهـــاية فترة الاستعمـــال التى لا بمكن ان يتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخـــاصة , فان الأستهلاكـــات الفعلية للقرض تثبت بتقديم البيانات اعتمـــادهـــا من طرف البنك فى جدول التسديد الذى يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا فى حـــالة مـــا اذا كـــانت الشروط الخـــاصة تنص علي نسبة ثـابتة معدة على أســـاس سندات لأمر مدعمة لهذه الحـــالة. هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليهـا في المـــادة الســـادسة (06) أعلاه

يتعهد المقترض بتسديد أ صل القرض و الفوائد على أقســـاط- تسديد فصلي ثلاثي- حسب جدول التسديد المعد طبقـــا للشروط الخـــاصة لهذه الأتفـاقية .

ان كل تعديل فى نسبة الفـــائدة المحددة فى الشروطا الخـــاصة يوجب مراجعة جدول التسديد

المـــادة 8 الضما نـــا ت

لضمـــان الوفـــاء بأصل القرض , الفوائد , المصـــاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الأتفـــاقية يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة فى الشروط الخـــاصة لفـائدة البنك.

تكون مصـــاريف التسجيل و المصـــاريف المتعلقة بالضمانـات المذكورة أعلاه على عـــاتق المقترض.

ان أي تبدبد او بيع جزئى أو كلي للأموال المـــادية و المعنويـــة المخصـــصة كضـــمـــان لفـــائدة البنـــك يعرض المقترض حسب شروط الأتفاقية بألاضـــافة الى الغـــاء القرض متـــابعته قـــضـــائيا.

استعمـــال القرض مرتبط بالأستلام الفعلـــي للضـــمـــانـــات

تابع للملحق رقم 01: الشروط العامة للقرض.

المـادة 9 التسديد المسبق

للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا او كليا.

التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المـادة 10 الترخيص بالخصم

يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبا لغ التي تكفي لتسديد الأقساط, من أصل و فوائد و كذالمبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات – مصاريف – ضرائب)

المـادة 11 شـروط الفسخ

في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل , و فوائد و مصاريف اخرى و ملحقات , فأن البنك يحتفض بحق الزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض , خاصة في الحالات التالية

* التصريح الخاطئ للمقترض.
* دفع النفقات التي لا تدخل في اطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الأتفاقية.
* تحويل الموضوع الأصلي للفرض
* عدم أحترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه
* كل تعديل متعلق بالوضعية المالبة و القانونية للمقترض.
* البيع الجزئي او الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.

عند عدم أحترام بنود هذه الأتفاقية , يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المـادة 12 المراقبة القرض

حتي يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :

* تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراهاالبنك ضرورية.
* تقديم صور مطابقة الأصل للميزنية السنو ية , وثائق الحاسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات
* تسهيل الزيارات التى يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
* كذلك يستطيع البنك أن يحقق فى عين المكان و بناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها .

المـادة 13 ألتزمات المقترض

مع مرعا ت الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول , و ما دام المدين مدينا بموجب هذه الأتفاقية , فهو ملزم بما يلي:

* عدم تقديم لصالح الدائنيينل لااخرين , أي ضمان أو تعهد لأمتياز دائن عن أخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية , حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.
* العمل على كل ما هو ضروري لأبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا و سائل الانتاج و الخدمات تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين, و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل أبراء دمته,يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الأتفاقية.
* تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الأنتاج أو الخدمات.

المـادة 14 العقوبات التأخيرية

كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي ألى توجيهه انذار بالدفع يسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.

نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

تابع للملحق رقم 01: الشروط العامة للقرض.

المادة 15 العمولة و المصاريف
يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

المادة 16 تسوية النزاع
كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الأتفاقية ,يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجيهات القضائية المختصة

المادة 17 أختيار الموطن
لتنفيذ هذه الأتفاقية ,يختار الأطراف المواطن في العناوين السابقة الذكر.

في برج بوعريريج :2022/12/24

ع / البنك

المدين (1)

(1) **يجب أن يسبق أمضاء المدين بالعبارةالمكتوبة قرأ وصادق ".**

الملحق رقم 02: الميزانية التقديرية (2027/2022).

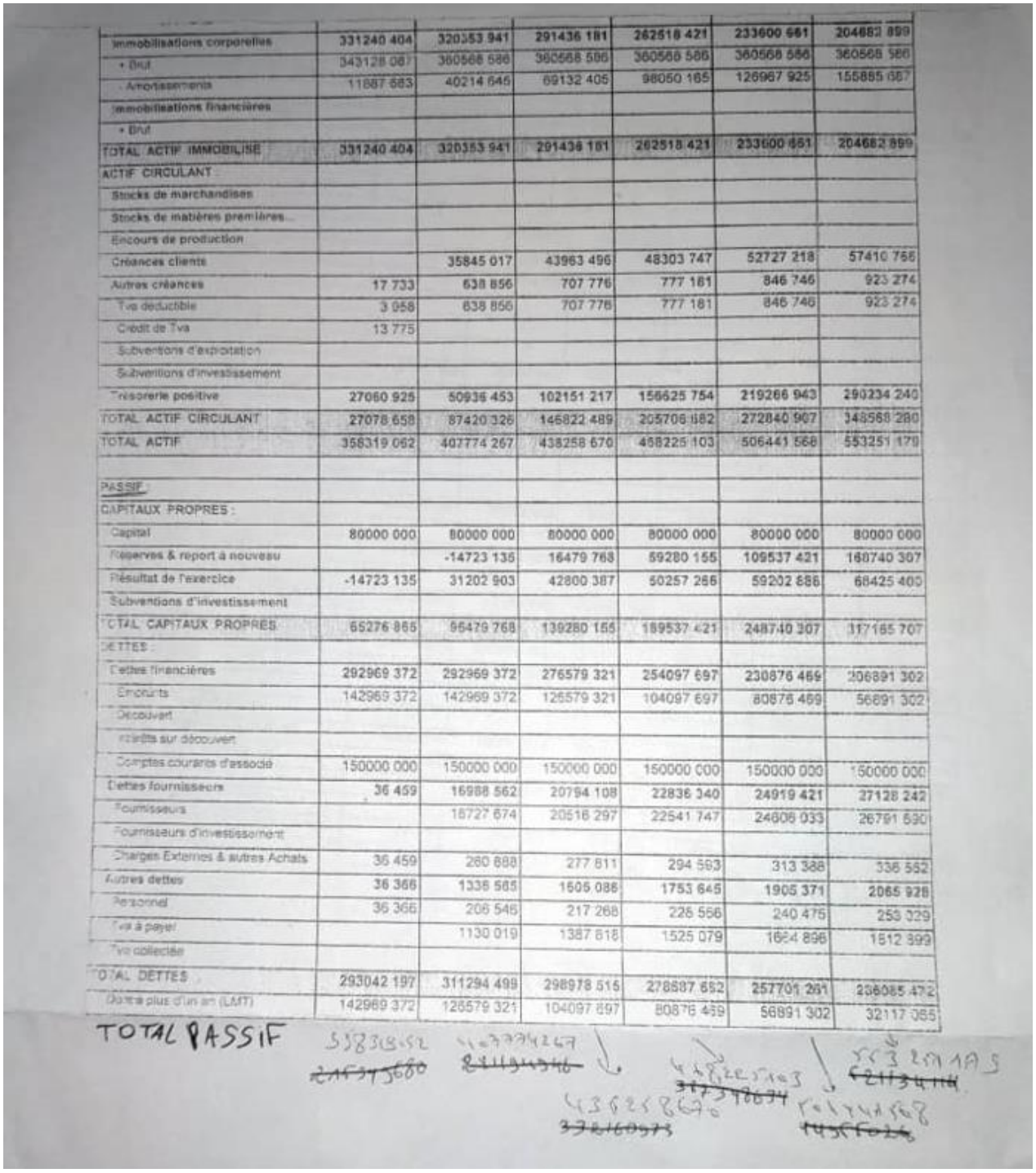

Immobilisations corporelles	331240 404	320353 941	291436 181	262518 421	233600 661	204682 899
+ Brut	343128 087	360568 586	360568 586	360568 586	360568 586	360568 586
- Amortissements	11887 683	40214 646	69132 405	98050 165	126967 925	155885 687
Immobilisations financières						
+ Brut						
TOTAL ACTIF IMMOBILISE	331240 404	320353 941	291436 181	262518 421	233600 661	204682 899
ACTIF CIRCULANT :						
Stocks de marchandises						
Stocks de matières premières						
Encours de production						
Créances clients		35845 017	43963 496	48303 747	52727 218	57410 766
Autres créances	17 733	638 856	707 776	777 181	846 746	923 274
Tva déductible	3 958	638 856	707 776	777 181	846 746	923 274
Crédit de Tva	13 775					
Subventions d'exploitation						
Subventions d'investissement						
Trésorerie positive	27060 925	50936 453	102151 217	156625 754	219266 943	290234 240
TOTAL ACTIF CIRCULANT	27078 658	87420 326	146822 489	205706 682	272840 907	348568 280
TOTAL ACTIF	358319 062	407774 267	438258 670	468225 103	506441 568	553251 179
PASSIF :						
CAPITAUX PROPRES :						
Capital	80000 000	80000 000	80000 000	80000 000	80000 000	80000 000
Réserves & report à nouveau		-14723 135	16479 768	59280 155	109537 421	168740 307
Résultat de l'exercice	-14723 135	31202 903	42800 387	50257 266	59202 886	68425 400
Subventions d'investissement						
TOTAL CAPITAUX PROPRES	65276 865	96479 768	139280 155	189537 421	248740 307	317165 707
DETTES :						
Dettes financières	292969 372	292969 372	276579 321	254097 697	230876 469	206891 302
Emprunts	142969 372	142969 372	126579 321	104097 697	80876 469	56891 302
Découvert						
Intérêts sur découvert						
Comptes courants d'associé	150000 000	150000 000	150000 000	150000 000	150000 000	150000 000
Dettes fournisseurs	36 459	16988 562	20794 108	22836 340	24919 421	27128 242
Fournisseurs		16727 674	20516 297	22541 747	24606 033	26791 690
Fournisseurs d'investissement						
Charges Externes & autres Achats	36 459	260 888	277 811	294 593	313 388	336 552
Autres dettes	36 366	1336 565	1505 088	1753 645	1905 371	2065 928
Personnel	36 366	206 546	217 268	228 556	240 475	253 039
Tva à payer		1130 019	1387 818	1525 079	1664 896	1812 889
Tva collectée						
TOTAL DETTES	293042 197	311294 499	298978 515	278887 652	257701 281	236085 472
Dettes plus d'un an (LMT)	142969 372	126579 321	104097 697	80876 469	56891 302	32117 065

TOTAL PASSIF

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج (2027/2022).

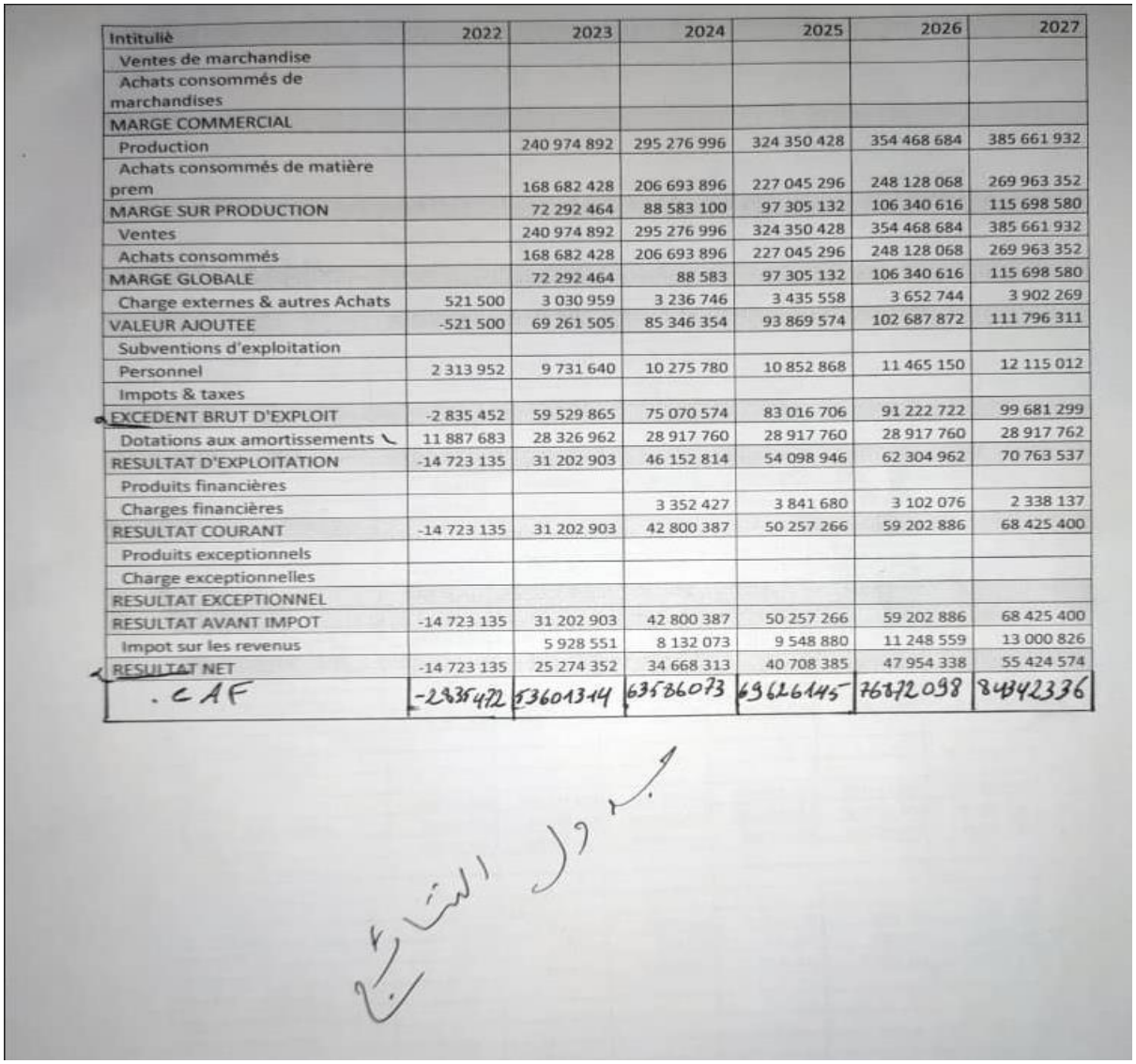

Intitulè	2022	2023	2024	2025	2026	2027
Ventes de marchandise						
Achats consommés de marchandises						
MARGE COMMERCIAL						
Production		240 974 892	295 276 996	324 350 428	354 468 684	385 661 932
Achats consommés de matière prem		168 682 428	206 693 896	227 045 296	248 128 068	269 963 352
MARGE SUR PRODUCTION		72 292 464	88 583 100	97 305 132	106 340 616	115 698 580
Ventes		240 974 892	295 276 996	324 350 428	354 468 684	385 661 932
Achats consommés		168 682 428	206 693 896	227 045 296	248 128 068	269 963 352
MARGE GLOBALE		72 292 464	88 583	97 305 132	106 340 616	115 698 580
Charge externes & autres Achats	521 500	3 030 959	3 236 746	3 435 558	3 652 744	3 902 269
VALEUR AJOUTEE	-521 500	69 261 505	85 346 354	93 869 574	102 687 872	111 796 311
Subventions d'exploitation						
Personnel	2 313 952	9 731 640	10 275 780	10 852 868	11 465 150	12 115 012
Impots & taxes						
EXCEDENT BRUT D'EXPLOIT	-2 835 452	59 529 865	75 070 574	83 016 706	91 222 722	99 681 299
Dotations aux amortissements	11 887 683	28 326 962	28 917 760	28 917 760	28 917 760	28 917 762
RESULTAT D'EXPLOITATION	-14 723 135	31 202 903	46 152 814	54 098 946	62 304 962	70 763 537
Produits financières						
Charges financières			3 352 427	3 841 680	3 102 076	2 338 137
RESULTAT COURANT	-14 723 135	31 202 903	42 800 387	50 257 266	59 202 886	68 425 400
Produits exceptionnels						
Charge exceptionnelles						
RESULTAT EXCEPTIONNEL						
RESULTAT AVANT IMPOT	-14 723 135	31 202 903	42 800 387	50 257 266	59 202 886	68 425 400
Impot sur les revenus		5 928 551	8 132 073	9 548 880	11 248 559	13 000 826
RESULTAT NET	-14 723 135	25 274 352	34 668 313	40 708 385	47 954 338	55 424 574
. CAF	-2835472	53601344	63586073	69626145	76872098	84342336

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ب–ج
الفصل الأول: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض	
تمهيد	06
المبحث الأول: التحليل المالي وعلاقته بمنح القروض البنكية.	07
المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي.	07
المطلب الثاني: مصادر المعلومات الأساسية للحليل المالي.	09
المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.	17
المطلب الرابع: تصنيف القروض حسب طبيعة موضوع التمويل ومعايير منح القروض.	25
المطلب الخامس: اتخاذ قرار منح القرض وعلاقته بالتحليل المالي.	29
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	31
المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية.	31
المطلب الثاني: دراسات السابقة باللغة الأجنبية.	32
المطلب الثالث: أوجه الإختلاف والتشابه بين الدراسة والدراسات السابقة.	33
خلاصة الفصل الأول.	34
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة المكملات الغذائية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –برج بوعريريج–	
تمهيد	36

المبحث الأول: منهجية الدراسة	37
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	37
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات	40
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	41
المطلب الأول: الدراسة الشكلية لملف القرض	41
المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف القرض	43
خلاصة الفصل الثاني	52
الخاتمة	54
قائمة المراجع	58
الملاحق	61
فهرس المحتويات	67

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتحليل المالي في عملية منح القروض ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات السليمة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي، مع استخدام المقابلة كأداة بحثية من خلالها تم الحصول على بعض المعلومات المالية الخاصة بدراسة الحالة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح القروض يقوم بناءاً على دراسة ملف القرض من الناحية الإدارية والمالية من خلال فحص الوثائق وتطبيق بعض النسب والمؤشرات للمؤسسة طالبة القرض لتقيم المركز المالي ويقوم كذلك على الضمانات المقدمة من طرف العميل ومنه اتخاذ قرار منح القرض سواءاً بالقبول أو الرفض.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، منح القروض، القرار، النسب والمؤشرات المالية.

Abstract:

This study aimed to find out the extent to which the Bank of Agriculture and Rural Development applied financial analysis in the process of granting Loans and the extent of its contribution to making sound decisions, and for this the descriptive approach and the analytical method were relied on, with using the interview tool through, some financial information was obtained for the case study.

The study found that the bank of Agriculture and Rural Development taking the decision to grant loans based on the loan file by examining the documents and applying the financial analysis tools of indicators and some ratios on the financial statements of the loan applicant for financial diagnosis on the one hand and on the other hand based on the guarantees provided and from him Decide to grant the loan, whether by acceptance or rejection.

Key words: Financial analysis, Granting loans, Decision making, Ratios and financial indicators.